

مصادر كويتية: إنهاء خدمات الوافدين خلال عامين باستثناء الأطباء

الاثنين 29 يونيو 2020 06:37 ص

أكدت مصادر حكومية كويتية رفيعة، الإثنين، أن ديوان الخدمة المدنية بصدد إنهاء خدمات الوافدين خلال عامين في كثير من الوظائف والتخصصات باستثناء الوظائف الطبية والتمريضية.

وأوضحت المصادر أن مدة العامين هي ما يتبقى أمام الديوان للوصول إلى النسب المعتمدة بقضية إحلال الكويتيين محل الوافدين، مشيرة إلى تنفيذ النسب الواردة في قرار مجلس الخدمة المدنية خلال السنتين الماضيتين، وجرّ تنفيذ الإحلال خلال السنة المالية الحالية كالثالث سنة من أصل 5 سنوات هي مدة تنفيذ النسب المعتمدة عام 2017، وفقا لما نقلته صحيفة الأنباء (محلية).

وتفيد بيانات الديوان بأن 9 مجموعات وظيفية على الأقل تم فيها تحقيق نسبة إحلال الكويتيين محل الوافدين بنسبة أعلى من النسبة المقررة خلال العامين الماضيين، ومنها وظائف التدريب والتدريس والتعليم، إذ تحقق فيها إحلال الكويتيين بنسبة 73% بينما كانت النسبة المقررة 70% فقط، بحسب المصادر.

ويبلغ عدد سكان الكويت نحو 5 ملايين نسمة، بينهم مليون و450 ألف مواطن بنسبة 29%، مقابل 3 ملايين و550 ألف وافد بنسبة 71%، بحسب إحصائية لهيئة المعلومات المدنية.

وهناك مشروع قانون مقدّم إلى مجلس الأمة الكويتي يقترح ترحيل ما يقرب من 2.8 مليون عامل وافد من مختلف الجنسيات، وخطة حكومية للاستغناء عن 85% من العمالة العربية والأجنبية، فيما شكل مجلس الوزراء لجنة لتسريح أكبر عدد ممكن من الوافدين، خصوصا من الجاليتين المصرية والهندية.

ورغم أن الكويت لديها صندوق سيادي يتجاوز حجم أصوله 560 مليار دولار لكن تهاوي أسعار النفط وتفشي فيروس "كورونا"، أثرا بشدة على اقتصاد العضو البارز بمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى حد إشارة مؤسسات بحثية إلى وجود مؤشرات على تعثر الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين العاملين في الجهاز الإداري بالدولة خلال الأشهر المقبلة، وبحثها إقرار قانون يسمح لأصحاب الأعمال والشركات بتخفيض رواتب العاملين في القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 50%.

وتعتمد الحكومة الكويتية على النفط في توفير أكثر من 90% من إيرادات موازنتها، ولذا فإن الموازنة الكويتية تضررت بشدة جراء انهيار الأسعار من ناحية، والالتزام بخفض يومي للإنتاج بنحو 640 ألف برميل يوميا تنفيذا لاتفاق مجموعة "أوبك+" من ناحية أخرى.